

مؤسسة القدس الدّولية al Quds International Institution (QII) www.alquds-online.org

# القدس في مراكز التفكير والأكاديميا

رصد لأبرز المقالات والتحليلات عن القدس في مراكز التفكير والصحف الإسرائيلية وتلك الناطقة بالإنجليزية بالإضافة إلى الدوريات الصادرة بالإنجليزية

(نشرة غير دورية)



إعداد إدارة الأبحاث والمعلومات **مؤسسة القدس الدّولية** 

(آذار/مارس – نیسان/أبریل 2016)

## المحتويات

ولاً: مقدمة	Î
نانياً: مراكز الدراسات والصحف الإسرائيلية	ڎ
• شموئيل بيركوفيتز، اقتراحات التخلي عن الأحياء العربية في شرق القدس. (المعهد	
الإسرائيلي للديمقراطية)، 2016/3/30	
• يوسي كوبرواسر، إقناع أبو مازن. (هآرتس)، 2016/4/6	
• بنهاس إنباري، الصراع الفلسطيني الداخلي لأجل القدس. (مركز القدس لشؤون الدولة)، 2016/4/14	
• ألان بايكر، التدمير الذاتي لليونسكو. (جيروزاليم بوست)، 2016/4/1915	
نالثاً: مراكز الدراسات والدوريات الناطقة بالإنجليزية	ڎ
• كيفية المحافظة على الهدوء الهش في الحرم القدسي الشريف. (مجموعة الأزمات	
الدولية)، 7/4/6/2016	

### القدس فى مراكز التفكير والأكاديميا

رصد لأبرز المقالات والتحليلات عن القدس في مراكز التفكير والصحف الإسرائيلية وتلك الناطقة بالإنجليزية بالإضافة إلى الدوريات الصادرة بالإنجليزية

#### أولاً: مقدمة

برز في هذا العدد من النشرة اهتمام مراكز التفكير والدوريات الإسرائيلية والغربية بمواضيع مرتبطة بانتفاضة القدس، لا سيما الاقتراح الذي قدمه زعيم حزب العمل يتسحاق هرتسوغ وجمعية "أنقذوا القدس اليهودية" لجهة المطالبة بعزل الأحياء العربية لتكون القدس يهودية وموحدة بشكل فعلي، وكذلك محاولات الرئيس الفلسطيني محمود عباس التصدي للانتفاضة. كما تناولت النشرة تقريرًا لمركز القدس للشؤون العامة حول القوى المؤثرة والفاعلة في القدس، على المستويين الداخلي الفلسطيني، والخارجي العربي والإسلامي وتقريرًا لمجموعة الأزمات الدولية حول المحافظة على الوضع الهش في الأقصى.

وتعرض النشرة تفنيد الاقتراحات الإسرائيلية حول التخلي عن الأحياء العربية في القدس كما ورد في مقال د. شموئيل بيركوفيتز نشره المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. ويقول بيركوفيتز إن الحقائق المتصلة بموضوع القدس تشير إلى أنه لا يمكن الخلوص إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين من دون إعادة معظم الأحياء العربية إليهم وتحديد الوضع السياسي للحوض المقدس، لا سيما المسجد الأقصى. ولكن إعادة تقسيم القدس وتجريد 200 ألف فلسطيني من بطاقات الإقامة المقدسية بخطوة إسرائيلية منفردة إنما هي فكرة

سيئة بكل المعايير، كما أنها ليست قانونية. وهو إذ يعرض الحجج المؤيدة لعزل الأحياء العربية ضمن عناوين ديموغرافية وأمنية واقتصادية فهو يرى أنّ كل المبررات قاصرة عن فهم الأوضاع في القدس، بقسميها الشرقي والغربي، وسيكون لقرار التخلي عن هذه الأحياء بشكل أحادي ارتدادات على الإسرائيليين في غرب القدس قبل المقدسيين في شرقها. ويشار هنا إلى أنّ خطة عزل الأحياء العربية عن القدس أتت ضمن تطور التداعيات التي تعيشها "إسرائيل" من جراء انتفاضة القدس وكطروحات تحاول استعادة الأمن للمستوطنين.

أيضًا في سياق مرتبط بانتفاضة القدس، تعرض النشرة مقال رأى للجنرال المتقاعد يوسى كوبرواسر يشير فيه إلى محاولات عباس الحد من العمليات التي ينفذها فلسطينيون في سياق الانتفاضة. فعباس بدأ حملة شعبية-دبلوماسية موجهة للإسرائيليين ولكنها، وفق الكاتب، ليست جيدة بما فيه الكفاية حيث إن عباس لا يزال يدور في فلك الرواية الفلسطينية الداعمة لإرهاب السكين. ويعتبر الكاتب أن محاولة استمالة الإسرائيليين من جهة وإقناع الشباب الفلسطيني بعد تنفيذ عمليات طعن ظاهرتان مترابطتان وعلى "إسرائيل" الاستفادة من هذه التطورات إن أظهر عباس استعدادًا للتفاوض من دون شروط، وإلا فللضغط عليه، بالتعاون مع المنظومة الدولية، حتى يشعر أن وضعه يزداد سوءًا وأن الحل الوحيد هو المفاوضات. وبالاستناد إلى ما يقوله الكاتب، يتبين كيف أن عباس يتورط، من خلال محاولته القضاء على الانتفاضة، في منع تحقيق أي مكسب فلسطيني ويعطى "إسرائيل" المجال لمزيد من الانقضاض على الفلسطينيين فيما تبدو المفاوضات الحل الأفضل، ليس للفلسطينيين بل لدولة الاحتلال التي تراهن على استدراج المفاوض الفلسطيني إلى مزيد من التنازلات في حين ترفض أي شرط قد يعطل مشروعها الاحتلالي.

وفي سياق التغطيات الغربية، تستعرض النشرة تقريرًا لمجموعة الأزمات الدولية حول المحافظة على الوضع الهش في الأقصى. ويقول التقرير إن الهدوء المفاجئ الذي يسود الحرم القدسي هو نتاج تفاهمات تم التوصل إليها عامي 2014-2015 بين الملك الأردني ورئيس الحكومة الإسرائيلية. ويلفت إلى أنّ التفاهمات، وإن ساهمت في تهدئة الوضع، إلا أنها تبقى جزئية وتخفي خلافات أعمق، كما أنها تمت بشكل أساسي بين الملك الأردني ورئيس الحكومة الإسرائيلي، وليس بين الأردن و"إسرائيل"، أي على أساس العلاقة الشخصية بين المطرفين وقدرتهما على فرض إرادتهما على أنظمتهما الداخلية. ولكن إن تغيرت حساباتهما أو انتهت فترة أحدهما في الحكم قد تتبخر التفاهمات، ومعها آفاق استمرار الهدوء.

ويقدم التقرير توصيات إلى المعنيين الدوليين، كالولايات المتحدة، والقوى الإقليمية، بما فيها بعض دول الخليج، بضرورة ضمان استمرار التفاهمات. كما يدعو إلى اتخاذ خطوات حيوية أخرى لتعزيز ثبات الوضع الراهن. ويوصي التقرير الأردن بإعطاء الفلسطينيين صوتًا في إدارة الحرم ومعالجة مخاوفهم واهتماماتهم بشكل أفضل. كما يدعو "إسرائيل" إلى إعطاء الأردن دورًا أكبر في تحديد الوصول إلى الحرم لتعزيز مصداقيته وشرعيته. كما يوصي بإطلاق حواريهودي داخلي حول ما يمكن تحقيقه عمليًا في الحرم بالنظر إلى القيود الإسرائيلية السياسية والقانونية. ويختم التقرير بالقول إنه ما لم تظل التفاهمات نافذة فإن الهدوء النسبي سيتداعي ولن يكون بالإمكان اتخاذ إجراءات أخرى لاستعادته.

التحرير

#### ثانياً: مراكز الدراسات والصحف الإسرائيلية

د. شموئيل بيركوفيتز، اقتراحات التخلي عن الأحياء العربية في شرق القدس، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2016/3/30



يشير د. شوئيل بيركوفيتز، وهو متخصص في القدس والأماكن المقدسة في "إسرائيل"، إلى الأصوات التي تصاعدت في "إسرائيل" حول إخراج الأحياء العربية من شرق القدس وضمها إلى السلطة الفلسطينية، والتي صدرت بشكل خاص من يتسحاق هرتسوغ زعيم "المعسكر الصهيوني"، ومن حركة "أنقذوا القدس اليهودية" التي دعا برنامجها إلى إلغاء بطاقات الهوية (الإقامة الدائمة) لحوالي 200 ألف من أصل 313 ألف فلسطيني مقيمين في شرق القدس وتحقيق الانفصال عن أراضي 28 قرية ومدينة فلسطينية تم ضمها لحدود القدس بعد عام 1967 ضمن حدود بلدية الاحتلال. ويشير الكاتب إلى أن الطرح يقترح تقسيم القدس الكبرى ونقل نصفها إلى السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية ضمن المنطقة "ب".

<sup>1</sup> المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2016/3/30:

http://goo.gl/RFUvYP

ويقول الكاتب إن من يدرك الحقائق المتصلة بالموضوع يعرف أنه لن يكون بالإمكان الخلوص إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين من دون إعادة معظم الأحياء العربية إليهم وتحديد الوضع السياسي للحوض المقدس، لا سيما المسجد الأقصى. إلا أن إعادة تقسيم القدس وتجريد 200 ألف فلسطيني من بطاقات الإقامة المقدسية كخطوة منفردة تقوم بها "إسرائيل" وليس في إطار اتفاق سلام مع السلطة الفلسطينية إنما هو فكرة سيئة بكل المعايير ومن الواضح أنها ليست قانونية.

ويفنّد الكاتب أبرز الحجج المقدمة من داعمي هذا الطرح ضمن ثلاثة عناوين مصنفة ديموغرافية، وأمنية واقتصادية. فعلى المستوى الديموغرافي، يشير الكاتب إلى أن التقسيم يبشر بإخراج 200 ألف عربي من القدس والإبقاء على 110 آلاف فقط فيها، ما يعني أن نسبة اليهود ستقفز من 63 % إلى 83 % بين عشية وضحاها. ولكنه يضيف بأن ذلك سيجعل القدس مدينة حدودية وسيدفع العديد من اليهود إلى مغادرتها. كما أن الخوف من عزل الأحياء العربية دفع الآلاف من العرب إلى السكن في مستوطنات يهودية في شرق القدس مثل "أرمون هنتسيف" و"بسغات زئيف" وكذلك "أبو غوش". ويقول بأنه حتى لو بقي 113 ألف فلسطيني في القدس فإنهم سيتمكنون من قلب الميزان في الانتخابات البلدية إن قرروا المشاركة فيها، وهو حق لا يمكن إنكاره عليهم.

أما حجج التأييد المستندة إلى أسباب متعلقة بالأمن والتي تقول بأن إقامة جدار بين الأحياء العربية المعزولة والقدس الإسرائيلية سيمنع دخول الإرهابيين وأن الأوضاع ستتحسن في حال دخول الجيش إلى هذه الأحياء فيرفضها الكاتب على أساس أن مركز الثقل الذي خرج منه الإرهابيون في الانتفاضة الحالية كان القدس عندما خاف الفلسطينيون من أسرائيل "ستغير الوضع القائم في الأقصى. ولكن عندما أوضح نتنياهو أنه لا مجال

للتغيير تحرك مركز الثقل إلى الخليل وكتلة "عتصيون"، كما أن عناصر الشرطة وحرس الحدود، الذين لا يقلون كفاءة عن الجيش الإسرائيلية، يعملون فعليًا في الأحياء العربية في شرق القدس.

أما الحجّة الاقتصاديّة التي يسوقها بيان "أنقذوا القدس اليهودية" فتقول بأنّ فصل معظم الأحياء العربية عن القدس سيوفّر على دافعي الضرائب الإسرائيليين ما بين 2 و3 مليون شيكل في السنة. ويقول الكاتب إنه علاوة على أن الأرقام ليست دقيقة ولم يمكن التثبت منها فهي لا تأخذ بعين الاعتبار ما يدفعه المقدسيون لصندوق التأمين الوطني أو للبلدية. ويشير إلى أن هذه الحجة تهمل الفائدة الاقتصادية الناتجة عن عمل المقدسيين في الشطر الغربي من القدس حيث يعمل 32 ألف مقدسي يشكلون 75% من العاملين في قطاع الفنادق، و66% من عمال البناء و 53% من القوى العاملة في قطاع النقل، و41 % من العاملين في المحي والصيانة، و 29 % من عمال المصانع و20 % من العاملين في القاملين في القاملين في القاملين في القاملين في القاملين في القاملين في القوى العاملة المحي والرعاية الاجتماعية. وسيؤدي عزل كل هؤلاء العمال إلى العاملين القاس، القامل في غرب القدس، العاملة إلى الأزمة الاقتصادية الحادة والفوضى التي ستعم شطر المدينة الغربي.

ومن الناحية القانونية، يقول الكاتب إن تجريد 200 ألف فلسطيني من بطاقات الإقامة الدائمة مخالف للقانون بشكل واضح. ففي حين يعطي قانون الدخول 5712-1952 وزير الداخلية الإسرائيلية صلاحية واسعة في سحب الإقامة المعطاة لأي شخص فإن الواضع أن تقدير الوزير في هذا الإطار يخضع لمعايير القانون الإداري ومن ذلك المعقولية والتناسب، كما يخضع لمراجعة محكمة العدل العليا في "إسرائيل".

ويختم الكاتب بالقول إنّه من المفاجئ أن حركة "أنقذوا القدس اليهودية" تقترح تعديل (قانون أساس: أورشليم القدس عاصمة إسرائيل) في حين أنها تتجاهل بشكل كامل حقوق العرب في القدس المنصوص عنها في القوانين المشار إليها أعلاه.

#### يوسي كوبرواسر\*، إقناع أبو مازن، 4/6/4/6<sup>2</sup>



يقول الكاتب إن الرئيس الفلسطيني محمود عباس بدأ مؤخرًا حملة شعبية - دبلوماسية تستهدف الإسرائيليين. فقد التقى وفدًا من اليهود الذين هاجروا من دول عربية وكان ضيفًا في مقابلة تلفزيونية على القناة الثانية مع الصحفية الاستقصائية إيلانا دايان. وقد أخبر عباس الوفد الذي التقاه عن التزامه بالسلام وباعترافه بنتنياهو كممثل لـ "إسرائيل" واستعداده للتفاوض معه، وعن تدابير وإجراءات لمنع الهجمات الإرهابية. كما قال للوفد إن اليهود الذين نشأوا في العالم العربي في جو من حسن الجوار هم مشجعون على السلام بشكل طبيعي وإنه من الواجب تسريع محاولات السلام لأن الوقت ينفد.

<sup>\*</sup> الجنرال المتقاعد يوسي كوبرواسر هو مدير مشروع التطورات الإقليمية في الشرق الأوسط في مركز القدس للشؤون العامة، وكان سابقًا رئيس وحدة الأبحاث في المخابرات العسكرية ومدير عام وزارة الشؤون الاستراتيجية .

<sup>2</sup> المقال منشور بالعبرية على موقع هآرتس:

http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2906983 ،

ومتوافر أيضًا بالإنكليزية على موقع مركز القدس للشؤون العامة:

http://jcpa.org/abu-mazens-attempt-to-blunt-the-knife-terror-wave/

وإذ يتساءل الكاتب عما إذا كان هذا جيدًا كفاية يجيب فورًا بالنفي فكلام عباس المعسول لم يقنع محاوريه، وهو إذ يقول بأن محاورته دايان سألت أسئلة أكثر جرأة من أسئلة محاورين إسرائيليين آخرين إلا أنها لم تسأل عباس الأسئلة المهمة، مثلاً، لماذا لا يدين منفذي العمليات الإرهابية عوضًا من الكلام عن أننا كلنا بشر، ولماذا لا يقول ذلك تحديدًا بالعربية لشعبه. وأسوأ من ذلك وفق الكاتب أن دايان لم تسأل عباس لماذا يتكلم عن حل الدولتين ولا يتكلم عن دولتين لشعبين، ولماذا يعتمد دائمًا مصطلح "الشعب الإسرائيلي"

أما ممثلو اليهود من الأراضي العربية فيشكون من أن رئيس السلطة الفلسطينية لم ينفذ وعودًا قطعها سابقًا بالتقدم من نتنياهو والعاهل المغربي بشأن السلام. غير أنهم يتجاهلون مقالًا كتبه عباس عام 1979 ومرة أخرى عام 2002 قال فيه إن هجرة اليهود إلى "إسرائيل"، لا سيما من العراق، كانت نتيجة خطة مدبرة من الصهاينة الأشكناز الندين كانوا يبحثون، عشية النكبة، عن يد عاملة رخيصة للحلول محل اليد العاملة الفلسطينية. ويضيف الكاتب بأن عباس تجاهل مطاردة اليهود في هذه الدول وحقيقة أنهم طردوا من دون أن يكون لهم خيار العودة إليها. وبمعنى آخر، فإن عباس لا يحيد قيد أنملة عن الرواية الفلسطينية الداعمة لإرهاب السكين.

ولكن الجديد في كلام عباس كان حديثه عن محاولات إقناع الشباب الفلسطيني في المدارس بعدم تنفيذ عمليات طعن. وكانت القصة المخيفة التي ذكرها عباس حول العثور على سكاكين مع 70 طالبًا وطالبة في إحدى المدارس كانوا يخططون لتنفيذ عمليات طعن بها. وهذا الكلام يدل على أن عباس يستطيع أن يلجم الظاهرة، إن لم ينهها كليًا كما أنها تثير تساؤلاً حول التوقيت فلماذا قرر عباس الآن فقط أن يفعل شيئًا حيالها؟ ويقول كوبرواسر إن الجواب له علاقة بقرار عباس إطلاق هجوم شعبي-دبلوماسي جديد في هذه المرحلة ولإدراكه لتراجع المصلحة من حملة الإرهاب وارتفاع كلفتها.

ويختم الكاتب بالقول إن محاولة كسب قلوب الإسرائيليين وعقولهم من جهة وخفض الهجمات الإرهابية من جهة أخرى إنما هما مترابطتان وليستا من قبيل المصادفة وعلى "إسرائيل" أن تستفيد من هذه التطورات، فإن قادت عباس إلى إبداء استعداده للتفاوض من دون شروط فعليها أن ترحب بذلك. وإلا فإن المهمة بالتعاون مع المنظومة الدولية هي عبر جعل عباس يشعر بشكل متزايد أن وضعه يزداد سوءًا وأنّ المفاوضات هي العلاج الأوحد له. بنهاس إنباري، الصراع الفلسطيني الداخلي لأجل القدس، مركز القدس للشؤون



يقول التقرير إنه على الرغم من ارتباط شرق القدس بكل من الضفة الغربية و"إسرائيل" إلا أنها طورت نظامًا سياسيًا مستقلاً مشيرًا إلى أن النشاط العام في شرق القدس يظهر بوضوح في المسجد الأقصى تحديدًا نظرًا إلى عدم وجود قوة سياسية قادرة على حشد المسيرات والتظاهرات في الشارع، أو راغبة في ذلك. ويشير التقرير إلى أن القوى الفاعلة

العامة، 14/4/14

<sup>3</sup> مركز القدس للشؤون العامة، 14/4/16(20:

<sup>/</sup>http://jcpa.org/article/internal-palestinian-fight-jerusalem

في الأقصى هي بشكل خاص الحركات الإسلامية، لا سيما حزب التحرير الذي يعتبر

اللاعب الأبرز في المسجد. ويضيف التقرير أنّ حركة حماس هي أيضًا من القوى الفاعلة، ولكن بسبب تصنيف "إسرائيل" لها كحركة إرهابية فهي لا تسطيع أن تحشد التجمعات أو تنظّم المسيرات.

أما التأثير الإسرائيلي في شرق القدس فيتمثل في الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح الذي استغل الحماية التي يؤمنها القانون الإسرائيلي والديمقراطية الإسرائيلية ليتغلغل عميقًا في المسجد بالإضافة إلى حركة الإخوان المسلمين التي يمثلها الشيخ عكرمة صبري. ويقول التقرير إن الحركة الإسلامية ساعدت حركة حماس ولكن في الوقت ذاته فإن ثمة صراعًا بين الطرفين على تصدر المشهد.

أما حركة فتح، فيقول التقرير إنها لا تزال تحتفظ بحضور قوي في شرق القدس ولا يمكن إنكار أهميتها على الرغم من أنها في موقع متأخر. وعلى الرغم من أنها لا تستطيع منافسة حزب التحرير لجهة الحضور في الأقصى إلا أن دورها يظهر بشكل أكبر في الشوارع المجاورة وفي العديد من الأحياء.

وبالإضافة إلى الجهات الداخلية التي تؤثر في النظام السياسي في شرق القدس يشير التقرير إلى دور للقوى الخارجية، لا سيّما الأردن وتركيا اللتين تعيشان حالة من المواجهة. فبالنسبة إلى الأردن يبقى موقعه في الأقصى أمرًا أساسيًا نظرًا إلى أن هيبة السلالة الهاشمية ترتبط بولايتها على المسجد. ويأتي التحدي لهذه المكانة من جهات متعددة تشمل حزب التحرير، والشيخ صلاح، والإخوان المسلمين، وحركتي حماس وفتح، ومن عناصر إسرائيلية تسعى إلى تغيير الوضع القائم في الأقصى.

وفي حين تكمن مصلحة "إسرائيل" في المحافظة على الوضع القائم والمحافظة على المكانة الأردنية كما نصت عليها معاهدة السلام بين الطرفين فهي تتعامل حصرًا مع إدارة الأوقاف التي ترتبط بالأردن.

أما الخطر الذي يتهدد الأردن، وفق التقرير، فهو من دور تركيا في شرق القدس الذي يتم من خلال المشاركة العدوانية للحركة الإسلامية التابعة للشيخ رائد صلاح. كما أن غياب الدور السعودي ساهم في إعطاء تركيا مجالاً للتغلغل في شرق القدس عبر ممثلين للإخوان المسلمين هما الشيخ صلاح والشيخ عكرمة صبري ومؤسساتهما. كما أن ثمة جمعيات تركية تعمل في شرق القدس، لا سيما جمعية تيكا التي يشير موقعها الإلكتروني إلى أنها تعمل في كل أراضي الإمبر اطورية العثمانية لإحياء الإرث العثماني.

ألان بايكر، االتدمير الذاتي لليونسكو، جيروزاليم بوست، 2016/4/19 <sup>4</sup>



في مقال الرأي المعنون "التدمير الذاتي لليونسكو" يشير الكاتب ألان بايكر، وهو مدير معهد الشؤون المعاصرة في مركز القدس، إلى القرار الذي تبناه المجلس التنفيذي لليونسكو في 2016/4/11 بعنوان "فلسطين المحتلة" والذي تقدمت به كل من الجزائر ومصر ولبنان والمغرب وعمان والسودان.

<sup>4</sup> جيروزاڻيم بوست، 19/4/16،

http://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/The-self-destruction-of-UNESCO-451697

ويقول الكاتب إن القرار يعتبر خيانة ومخالفة لما يمكن أن يتوقعه المرء من جمعية دولية يفترض أنها مخصصة للتربية والعلوم والثقافة. ويقول المقال إن القرار يدين كل الوجود والنشاط الإسرائيلي في القدس والخليل وقبر راحيل. وبذلك، فهو ينكر ويتجاهل العلاقة بين الشعب اليهودي والدين اليهودي من جهة والأماكن المقدسة لدى اليهود كما يسعى إلى أن يزيل العلاقة الدينية والتاريخية والثقافية اليهودية مع هذه الأماكن. ووفق الكاتب، فإن القرار يشير إلى هذه الأماكن المقدسة في سياق المحافظة على الإرث الثقافية لفلسطين في دين أنه يهمل كليًا الإشارة إلى الإرث التاريخي والثقافية وحقوق الشعب اليهودي.

ويستغرب الكاتب الإشارة إلى الحائط الغربي على أنه ساحة البراق، ويشير إلى أن السخرية بلغت مداها مع إدانة رفض "إسرائيل" إزالة الموقعين الفلسطينيين قبر ميخائيل وقبر راحيل من قائمة التراث الوطني الإسرائيلي.

ويقترح الكاتب أن ينقذ الدول الأعضاء في اليونسكو المنظمة من تدمير نفسها عبر مراجعة الطريقة التي تم من خلالها اختطاف طريقة عمل المنظمة والإضرار بسلامة قرارتها واستمرارها من أجل خدمة مصلحة الدول العربية والإسلامية.

#### ثالثاً: مراكز الدراسات والدوريات الناطقة بالإنجليزية

تقرير مجموعة الأزمات الدولية: كيفية المحافظة على الهدوء الهش في الحرم القدسي الشريف، 2016/4/7



يقول التقرير الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية إن الهدوء المفاجئ الذي يسود الحرم القدسي هو نتاج تفاهمات تم التوصل إليها عامي 2014-2015 بين الملك الأردني ورئيس الحكومة الإسرائيلية. ولكن يحذر في الوقت ذاته من أنّ دخول التقويم الديني موسم الأعياد يرجح معه استعادة النشاط لدى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي مواقعهم. ويقول التقرير إنّه بالإضافة إلى توصيات المجموعة سابقًا حول ضرورة تعزيز الوضع الراهن فإنه من المهم المحافظة على التفاهمات المتعلقة بالدخول إلى الحرم.

<sup>5</sup> التقرير متوافر بالإنكليزية على الرابط الآتي:

http://goo.gl/muZXdh كما يتوافر ملخص التقرير بالعربية على الرابط: http://goo.gl/13KQXS

ويقول التقرير إن نشطاء الهيكل الذين يدافعون عن توسيع حقوق اليهود في الحرم باتوا يحظون بدعم متزايد لدى الجمهور اليهودي، لا سيما بعد تركز الأحاديث السياسية الإسرائيلية على الهوية اليهودية وتزايد قوة القوميين الدينيين في الائتلافات الحاكمة وحزب الليكود.

ويشير التقرير إلى المشاورات المباشرة وغير المباشرة بين عبد الله الثاني ونتنياهو التي تمت عامي 2014 و2015 برعاية أميركية حول كيفية تهدئة الصدامات بين الشرطة الإسرائيلية والفلسطينيين في الحرم وحوله. وقد شملت التفاهمات 3 التزامات من جانب نتنياهو وهي: إبقاء أعضاء "الكنيست" خارج الحرم، والامتناع مطلقًا عن تقييد دخول المسلمين إلى الحرم حسب السن أو الجنس، ومنع النشطاء الاستفزازيين من الوصول إلى الحرم وتقييد دخول المجموعات اليهودية المتدينة إليه. أما عبد الله فتعهد، وفق التقرير، بمنع الشباب الفلسطينيين الذين سيصبحون راشقي حجارة صباحًا، من الدخول خلسة إلى الحرم ليلاً.

ويعتبر التقرير أنّ التفاهمات، وإن ساهمت في تهدئة الوضع، إلا أنها تبقى جزئية وتخفي خلافات أعمق، الأمر الذي يعني أن الهدوء النسبي قد يكون خادعًا. ويلفت التقرير إلى أن التفاهمات هي بشكل أساسي بين الملك ورئيس الحكومة الإسرائيلية، وليس بين الأردن و"إسرائيل"، أي على أساس العلاقة الشخصية بين الطرفين وقدرتهما على فرض إرادتهما على أنظمتهما الداخلية. ولكن إن تغيرت حساباتهما أو انتهت فترة أحدهما في الحكم قد تتبخّر التفاهمات، ومعها آفاق استمرار الهدوء.

ويقدم التقرير توصيات إلى المعنيين الدوليين، كالولايات المتحدة، والقوى الإقليمية، بما فيها بعض دول الخليج، بضرورة ضمان استمرار التفاهمات. كما يدعو إلى اتخاذ خطوات حيوية أخرى لتعزيز ثبات الوضع الراهن. ويوصى التقرير الأردن بإعطاء الفلسطينيين

صوتًا في إدارة الحرم ومعالجة مخاوفهم واهتماماتهم بشكل أفضل. كما يدعو "إسرائيل" إلى إعطاء الأردن دورًا أكبر في تحديد الوصول إلى الحرم لتعزيز مصداقيته وشرعيته. كما يوصي بإطلاق حواريهودي داخلي حول ما يمكن تحقيقه عمليًا في الحرم بالنظر إلى القيود الإسرائيلية السياسية والقانونية. ويختم التقرير بالقول إنه ما لم تظل التفاهمات نافذة فإن الهدوء النسبي سيتداعي ولن يكون بالإمكان اتخاذ إجراءات أخرى لاستعادته.

الإدارة العامة شارع الخمرا - بناية السارولا - الطابق 11 هاتف: 751725-1-0960 فاكس: 751726-1-0960 ص.ب: 7647-1 بيروت لبنان info@alquds-online.org www.alquds-online.org



مؤسسة القدس الدّولية al Quds International Institution (QII) www.alquds-online.org